

المؤسسة العسكرية والسياسة في مصر: نحو فهم وتحليل ديناميكيات العلاقة بعد 2011

The Military Institution and Politics in Egypt: Towards Understanding and analyzing the Relationship Dynamics after 2011



عباس سهام^{*1}

¹ جامعة الجزائر 3

abbassiham639@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/09/05 تاريخ القبول: 2025/11/09 تاريخ النشر: 2025/12/01

ملخص:

تعد المؤسسة العسكرية إحدى الركائز الأساسية للدولة المصرية منذ تأسيسها في عهد محمد علي باشا وبروزها كفاعل محوري في الحياة السياسية منذ انقلاب 1952، وعليه تسلط الدراسة الضوء على محاولة فهم طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في مصر بالتركيز على حجم وفاعلية الدور الذي اضطلعت به في العملية السياسية خلال المراحل التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011 والوقوف أيضا على المحددات الحاكمة لتعاظم وتطور نفوذها السياسي للتحكم في السلطة أو التأثير فيها، وعليه توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة العسكرية في مصر بحكم موقعها في السلطة منذ 1952 ونفوذها المتغلغل في مفاصل الدولة سياسيا واقتصاديا وإداريا وأمنيا، فضلا عن مركزية الأدوار التي أدتها في تحديد مسار التحول السياسي والأليات التي اعتمدتها للحفاظ على موقعها ونفوذها في ظل غياب توافق القوى المدنية على مسار إنتقالي يحقق تحولا سلميا للديمقراطية جعلتها القوة الأهم في المعادلة السياسية على نحو فاعل رئيسي في الصراع السياسي على السلطة الذي أدى في النهاية إلى هيمنة النخبة العسكرية على السلطة وإعادة إنتاج نظام حكم عسكري سلطوي في مصر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية، السلطة السياسية، مصر، التحول السياسي، العلاقات المدنية العسكرية.

Abstract:

The military institution is considered as one of the main pillars of the Egyptian state since its establishment during the reign of Muhammed Ali Pacha and its emergence as a pivotal political actor since the 1952 coup. Accordingly, the present study highlights an attempt to understand the nature of the relationship between the military institution and the political authority in Egypt, focusing on the nature and the effectiveness of its role in the political process in the aftermath of the January 25, 2011 Revolution as well as examining the key determinants behind the growth and the evolution of its political influence either controlling or shaping authority. That said, the study concludes that the military

institution in Egypt, by virtue of its position within the structure of the authority since 1952 and its deeply influence across the state's political, economic, administrative and security domain, alongside the central roles it has played to define the course of the political transition and the adopted strategies to safeguard its position in the absence of the consensus among the civil forces on the transitional course, towards a peaceful democratic transformation rendering it the dominant force in the political equation acting as a principal actor in the political struggle for power, which eventually resulted in the military elite's hegemony over power and the re-establishment of the authoritarian military regime in Egypt.

Keywords: Military Institution, Political Authority, Egypt, Political Transformation, Civil-Military Relations.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

توصف دراسة المؤسسة العسكرية المصرية بأنها شديدة التعقيد والتشابك نظرا لتداخل أدوارها العسكرية والسياسية، فبغض النظر عن حجمها الكبير الذي يضعها في صدارة الجيوش العربية والحادي عشر عالميا، تعدّ إحدى الركائز الأساسية للدولة المصرية منذ تأسيسها في عهد محمد علي باشا واستمرار دورها عبر أسرته من بعده وبرزها كفاعل أساسي في الحياة السياسية منذ انقلاب 1952، فضلا عن تأثيرها المهم في توجيه الأحداث السياسية منذ سقوط حكم مبارك إذ كان حضورها قويا وفعّالا في كل مراحل التحول السياسي وفي التأثير على نتائجه، والأكثر من ذلك أثبتت قدرتها على التكيف مع التغيرات والحفاظ على مكانة مهيمنة في المجتمع المصري.

منذ انقلاب الضباط الأحرار الذي أطاح بالنظام الملكي وأسس الجمهورية الأولى في مصر شغل العسكريون المناصب السياسية العليا وصولا لرئاسة الجمهورية التي ظلت حكرا على العسكريين، إذ تعاقب على حكم مصر أربعة رؤساء ذوي خلفية عسكرية خلال الفترة الفاصلة بين انقلاب الضباط الأحرار والحراك الشعبي والسياسي الذي شهدته مصر في 25 جانفي 2011، هذا الأخير الذي تزامن مع موجة التحولات السياسية في المنطقة العربية وأفضى إلى تغيرات مهمة على صعيد هرم السلطة السياسية المصرية والفاعلين فيها، إذ أصبحت المؤسسة العسكرية هي المسؤولة عن عملية التحول المطلوبة نحو النظام الجديد وعملت على تعزيز سيطرتها وحضورها السياسي من خلال آليات دستورية، فطوال المرحلة الانتقالية أثبتت أنها أحد اللاعبين السياسيين الرئيسيين الذي كان من الضروري إجراء مفاوضات معهم للحصول على السلطة والحفاظ عليها، وتمخّض عن ذلك مجموعة من الانعكاسات ألقت بظلالها على طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدولة المدنية أبرزها وصول حركة الإخوان المسلمين إلى الحكم عبر مرشحها محمد مرسي وهو أول رئيس مدني منتخب

والذي لم يستمر في الحكم سوى عام واحد قبل أن تتدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية عام 2013 وتقوم بعزله مستغلة حدة الاستقطاب السياسي بين القوى المدنية العلمانية والتيارات الإسلامية لتعود إلى الساحة السياسية باعتبارها اللاعب الحاسم في إدارة النظام السياسي مرة أخرى وانتقال السلطة في ظل تأييد ودعم كبير من القوى السياسية والجمهوية الشعبية.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى محاولة فهم طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية ونظام الحكم في مصر بالتركيز على حجم وفاعلية الدور الذي تلعبه في الحياة السياسية لاسيما في العملية السياسية خلال المراحل التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011 والوقوف على العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية التي كانت وراء تعاظم وتطور هذا النفوذ السياسي للتحكم في السلطة والتأثير فيها حفاظا على امتيازاتها ومصالحها المؤسسية والاقتصادية على وجه الخصوص في الحقبة الممتدة بين عامي 2011-2020، وذلك من خلال معالجة الإشكالية التالية:

كيف أثر الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في إعادة هندسة المشهد السياسي بعد 2011 على النحو الذي يعزز نفوذها السياسي ويحفظ إمبراطوريتها الاقتصادية؟

تنبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية وتتمثل في الآتي:

- ما المقصود بالعلاقات المدنية العسكرية؟ وما هي أهم الأطر النظرية التي تفسرها؟
- ما المحددات الحاكمة لتطور النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية؟
- ما هي العوامل المفسرة لتدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية بعد 2011؟
- ولتفكيك الإشكالية والتساؤلات الفرعية تنطلق الورقة البحثية من افتراضين رئيسيين هما:
- كلما كانت هناك أوضاع سياسية متأزمة توافرت فرص أكبر لبروز دور سياسي للمؤسسة العسكرية المصرية.

- كلما تراكمت السلطات في يد المؤسسة العسكرية وترسخت إمبراطوريتها الاقتصادية بما يؤدي إلى ضمان وتعزيز نفوذها الوصائي على القرار السياسي كلما قاومت نقل السلطة إلى مسؤولين منتخبين ومؤسسات سياسية ديمقراطية.

تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة في مصر منذ انقلاب 1952 وصولا إلى ما بعد 2011 من خلال معرفة كيف تراكمت أدوار الجيش السياسية والاقتصادية، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي بغرض معرفة ماهية كل من المؤسسة العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية وكذا تحليل الأداء والسلوك السياسي للمؤسسة العسكرية في مرحلة ما بعد 25 جانفي 2011 لإعادة بسط نفوذها وهيمنتها على القرار السياسي في مصر.

وللإمام بعناصر الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مدخل مفهومي ونظري للمؤسسة العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية، في حين يركز المبحث الثاني على محددات تطور النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية قبل 2011، ويعالج المبحث الثالث الأداء السياسي للمؤسسة العسكرية بعد 25 جانفي 2011.

المبحث الأول

المؤسسة العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية: مدخل مفهومي ونظري

إنّ فلسفة علم الاجتماع العسكري تفيد بأن بداية أولى الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع المؤسسة العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية بدأت تتبلور بطريقة منهجية بعد الحرب العالمية الثانية في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين في عدد من الأقطار الصناعية المتقدمة نتيجة تطور النظم العسكرية واتصالها بجوانب عديدة من العلوم والمفاهيم المستحدثة كالأمن القومي والدفاع الوطني وغيرها¹. ويعدّ موضوع العلاقات المدنية العسكرية كأحد الفروع العلمية ضمن علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري سمة أساسية للحياة السياسية للدول القومية التي تمتلك مؤسسة عسكرية دائمة مكلفة بالدفاع عن الدولة ومواطنيها، فضلاً عن أنه موضوع واسع جداً، حيث يصف العلاقة بين المجتمعات المدنية ككل والمؤسسة العسكرية المنشأة لحمايتها أو بشكل أكثر تحديد يصف العلاقة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية بهدف التوصل إلى صيغة مناسبة بين أدوار القوات المسلحة والنخب المدنية الحاكمة². ولعلّ أحد الإشكاليات الكبرى التي عالجتها أدبيات هذا الحقل هو كيفية تأسيس سيطرة مدنية على المؤسسة العسكرية والحفاظ عليها وتعظيم السلطة السياسية المدنية على السلطة العسكرية، بحيث تخدم مصالحها مع السماح للمؤسسة بأداء دورها الدفاعي بشكل فعال ومحترف.

من هذا المنطلق يستعرض هذا المبحث تعريف مصطلح المؤسسة العسكرية والخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، ومن ثم تحديد مفهوم العلاقات المدنية العسكرية وأهم الاتجاهات النظرية المفسرة له.

¹ أشرف سليمان غابريال، علم الاجتماع العسكري دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي،

(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، ص 61، 62.

² Wogu I Kedinachi, Bietanjide, " civil military relation and leadership crisis in 21 century Africa an inquiry "international journal of innovative social sciences humanities research, 2(1), March 2014, p 48.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية: المفهوم والوظائف

المؤسسة العسكرية من أقدم المؤسسات التي عرفتها المجتمعات البشرية وارتبط نشوؤها بتطور الحرب وحالة العنف بين المجتمعات، ويعدّ هذا المصطلح من المفاهيم التي أثارت انتباه علماء الاجتماع العسكري وقدمت له العديد من التعريفات المتباينة، وعليه يمكن التطرق إلى ما قدمه الدارسون والوقوف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية للمصطلح، هذا بالإضافة إلى عرض أهم الخصائص والسمات المميزة لها وصولاً إلى تحديد أهم الوظائف المنوطة بها على النحو التالي:

الفرع الأول: الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمؤسسة العسكرية

أولاً: العسكر لغة

مصطلح العسكرية أصلها فارسي مشتقة من المصدر عَسَكَرَ من الفعل عَسَكَرَ يُعَسِّكِرُ فهو مُعَسِّكِرٌ وعرف ابن منظور العَسْكَرَ في معجم لسان العرب بالشدة والجذب وقال عسكر الليل أي تراكمت ظلمته، وعَسْكَرَ بالمكان أي تجمع، ويشير ابن منظور أن العسكر بصفة الجمع تعني الكثير من كل شيء، كما تعني أيضاً مجتمع الجيش¹، وجاء في معجم المصطلحات العسكرية لسامي عوض لفظ عسكرية بأنها تعني كل ما يخص الحرب أو شؤونها سواء القوة البرية أو البحرية أو الجوية.²

ثانياً: المؤسسة العسكرية اصطلاحاً

يعرف هاني سليمان المؤسسة العسكرية بوصفها المؤسسة المعنية بامتلاك أدوات العنف في الدولة ونسق المفهوم الفيبري وتشمل القوات المسلحة بفروعها وأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع.³ من جهة أخرى يرى مورييس جالتوز بأنها: تلك المؤسسة التي تمتاز بالتنظيم والتسلسل الهرمي الذي يميزها عن بقية مؤسسات المجتمع، فضلاً عن أنها المؤسسة الوحيدة المختصة بشكل منفرد بعملية الدفاع.⁴ وهناك من يعرفها بأنها منظمة مهنية تتألف من الضباط والأفراد المجندين مع سماتها المؤسسية والثقافية والمصالح التي لها علاقة مباشرة مع الحكومة والمجتمع لكنها منفصلة عنهما.⁵

¹ ابن منظور، معجم لسان العرب، (القاهرة: دار المعارف، د س ن)، ص 2945.

² إبراهيم اسعدي، راشد النعيمي، "العسكرة مقارنة نظرية تأصيلية، في:

<https://www.studiesaljazeera.net> (15-01-2023).

³ هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، (قطر: المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 31.

⁴ مرجي علي الرمحي، "المؤسسة العسكرية والمشاركة السياسية دراسة تحليلية"، في:

<https://www.politics.dz.com> (31-01-2023).

⁵ David Pion Berlin and others, **research handbook on civil military relation**, (USA, Edward elgor handbooks in political science, 2024), p 02.

وهناك من يشير بأنها هيئة مؤلفة من أفراد مسلحين ينتمون إلى تركيبات طبقية ذات مشاعر وروابط سياسية مختلفة ولها نظام داخلي خاص من مجموعة من القوانين والأنظمة وهي تعبير مؤسسة قسرية معقدة بعد الدولة ذات منظومة مستقلة تجد تقريبا كل مواردها في داخل المؤسسة وتوصف على أنها متخصصة وهرمية معزولة عن عامة السكان في ثكنات وبيوت خاصة متأثرة بمحيطه.

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة بأنها أجمعت على أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الأولى المعنية بالدفاع عن الجماعة الوطنية ضد أي تهديد خارجي يستهدف وجودها وهويتها، إذ تعد نسق فرعي مهمين لما فيه من الخصائص التي لا تتوافر لدى الإنسان الاجتماعية الأخرى لاسيما المدنية والسياسية لعل أبرزها أنها تكونت بفعل إرادة جماعية كامنة في إرادة مؤسسها تحكمها القواعد والإجراءات العسكرية التي تفرضها على أعضائها المرتبطين ببعض برابط من علاقات الطاعة حسب التدرج الهرمي من أجل تحقيق الأهداف والوظائف المكلفة بإنجازها حسب دستور وقوانين الدولة التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاجتماعية والسياسية، وقد حدد صامويل فاينر سمات أساسية تتصف بها المؤسسة العسكرية مقارنة بالمؤسسة المدنية في الدول المتقدمة تتمثل في الانضباط، الطاعة وترتيب هرمي للسلطة وكذا مركزية القيادة ونظام شبكة الاتصالات والعمل الجماعي¹، ويضيف بعض الباحثين إلى أن التماسك داخل المؤسسة العسكرية تعززه - إضافة إلى السمات المذكورة أعلاه- احتكار القوة المادية والاكتفاء الذاتي والاستقلالية في شؤونها الداخلية والاختلاف البنائي والتخصص الوظيفي² والتي تعتبر أهم السمات التنظيمية والمهنية للمؤسسة العسكرية.

الفرع الثاني: المؤسسة العسكرية والمفاهيم المرتبطة بها

في إطار تحديد مفهوم المؤسسة العسكرية سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالمؤسسة العسكرية لعل أبرزها ما يلي:

أولاً: الظاهرة العسكرية:

يوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين للظاهرة العسكرية أو سيطرة الطبقة العسكرية على أنها العملية أو الحالة التي تزداد فيها النزعة العسكرية وتهيمن فيها القيم العسكرية على المجتمع وتتحكم المؤسسة العسكرية في مفاصل الدولة والمجتمع أمنياً وسياسياً واقتصادياً إما بطريقة مباشرة من خلال تولي أفرادها الحكم أو بطريقة غير مباشرة مع وجود واجهات شكلية مدنية يحكمون نيابة عنهم.

¹ Samuel Efiner, **the man on horseback the role of the military in policies**, (USA: transaction publishers, 2002), p 07.

² فؤاد الأغا، علم الاجتماع العسكري، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008)، ص 209.

ويصف كلود ويلش Claude Welch وأرثر سميث Arthur Smith هذه الظاهرة بالعلاقات المدنية العسكرية اليريتورية* التي تنشأ نتيجة الانقلابات العسكرية والتدخل العسكري واسع النطاق في الحياة السياسية.¹

في حين يرى هارولد لاسويل عسكرة الدولة والمجتمع تتم بوصول نخبة عسكرية إلى عملية صنع القرار نتيجة إجهاد المنظومة السياسية بسبب التوتر الدائم الناجم عن حروب طويلة ومستمرة أو حالة التأهب الدائم للحرب، حيث يفرض فيها الجيش على المجتمع تعبئة شاملة خدمة للمعركة ضد العدو والانضباط شبه العسكري وسرية المعلومات ونظام الطاعة العمياء.²

من جهة أخرى يعرف بعض الباحثين العسكرة بمدلولها الواسع بأنها عملية متعددة الأبعاد فالعسكرة السياسية الناجمة عن الانقلابات العسكرية تشير إلى التأثير العسكري في صنع القرار السياسي، أما العسكرة الاقتصادية فتشير إلى تخصيص المزيد من الموارد الاقتصادية والاجتماعية للقوات المسلحة، في حين العسكرة الاجتماعية تعني توسع دور الجيش في المؤسسات المجتمعية والحياة اليومية للمواطنين العاديين. **ثانيا: الانقلاب العسكري:**

تعدّ الانقلابات العسكرية أكثر أشكال العنف السياسي الذي عرفتها دول العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال**، لتبين لنا الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من أجل الاستيلاء على الحكم ومشاركة أوسع للعسكريين في الوزارات والمواقع القيادية المختلفة، وتعرف بأنها الآلية أكثر انتشارا للتدخل العسكري والتي يستخدمها الجيش للاستيلاء المباشر على الحكم وذلك لكونها تعني تقديمهم لتسلم السلطة بدلا من المدنيين الذين قد يعجزون عن التعامل مع أزمات النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.³

الفرع الثالث: وظائف المؤسسة العسكرية

يتفق كل من لويس جودمان Louis Goodman ومايكل ديش Michael Desch في أن المهمة الأساسية للمؤسسة العسكرية ينبغي أن تبقى منحصرة في توفير الحماية من أي تهديدات خارجية، لكنهما يشيران إلى أن

* أصل هذا المصطلح مأخوذ من كلمة بريتوري التي تعني الجندي في الحرس الإمبراطوري الروماني الذي قام بخلع إمبراطور وتنصب آخر.

¹ إبراهيم سعدي، راشد النعيمي، مرجع سابق.

² عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكالات نظرية ونماذج عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 46.

** تفسرها دراسات بضعف بنية الدولة ومؤسساتها وتفشي الفساد وسوء الإدارة، تدني ثقافة المؤسسة العسكرية التي لم تصل إلى درجة الاحتراف العسكري الذي يسمح لها بتجاوز حدود مسؤولياتها تجاه الدولة والمجتمع.

³ عبد الله فيصل غلام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي يوليو 1952-يوليو 2013، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص 56.

التاريخ قدم كثيرا من التجارب التي قامت المؤسسة العسكرية بوظائف ومهام داخلية غير قتالية مثل تقديم المساعدة لضحايا الكوارث الطبيعية والقيام بعمليات شرطة وأمن داخلي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي للسكان¹، ولقد وصفت الأدبيات تلك الأدوار التي تلعبها المؤسسة العسكرية خارج إطارها الوظيفي بالعديد من المسميات منها الأدوار غير التقليدية والأدوار المجتمعية والتنموية الجديدة للمؤسسة العسكرية، وبناء على ما سبق يمكن الإشارة إلى أهم الوظائف الأساسية والثانوية للمؤسسة العسكرية على النحو التالي:²

- الدفاع التقليدي: ترتبط المهمة الرئيسية للمؤسسة العسكرية بأهداف قومية عليا تتمثل في الدفاع عن الدولة وحماية حدودها البرية والبحرية والجوية من مختلف الأخطار والتهديدات الخارجية، وكذلك حماية الشرعية الدستورية الداخلية من أي خطر داخلي يهدد استقرار النظام وأمن المجتمع.
- حفظ السلام الدولي: منحت بعض الدساتير والتشريعات للمؤسسة العسكرية مهام المشاركة في بعثات حفظ السلام لمساعدة الدول التي تعاني من الصراعات وغايتها تحقيق بيئة أمنية مستقرة على الصعيد العالمي، ويتولى الجنود أدوار متنوعة مثل: نزع سلاح المقاتلين وتقديم المساعدات الإنسانية وغيرها.
- الأمن الداخلي: بالنسبة لهذا الجانب تقوم المؤسسة العسكرية بمجموعة متنوعة من المهام ووظائف الأمن الداخلي أبرزها مكافحة التمرد والحركات الانفصالية ومحاربة الإرهاب ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والتحقيق في الجرائم السيبرانية وجمع المعلومات الاستخباراتية.
- العمل المدني ووظائف التنمية: وترتبط هذه الأدوار بمجموعة من الأنشطة والممارسات التي تسهم في تحقيق التنمية والتقدم للدولة والقائمة على المجالات الاقتصادية بشكل جوهري تتعلق أساسا بتوفير الغذاء، الخدمات الصحية، والمشاركة في عمليات الإغاثة وإسعاف المنكوبين أثناء حدوث الكوارث الطبيعية في المناطق النائية والفقيرة وتطوير البنية التحتية وغيرها.

المطلب الثاني: العلاقات المدنية العسكرية تأصيل مفاهيمي ونظري

يواجه الباحث عند دراسة موضوع العلاقات المدنية العسكرية غياب الإجماع بين الباحثين على تعريف محدد ودقيق لهذا المفهوم وتعدد وجهات النظر المحددة لطبيعة تلك العلاقات الناجمة عن اختلاف التجارب والمعايير التي ينبغي أن تتوفر وحتى المؤسسات لضبط هذه العلاقات، حيث أثير عدد من النقاشات النظرية حول التصور الأكثر فعالية وقابل للتطبيق، وعليه سنعالج في هذا الجزء من الورقة البحثية مفهوم العلاقات المدنية العسكرية وأهم الأطر النظرية المفسرة لها.

¹Samuel P. Huntington, " redéfinir les rapports entre civils et militaires ", Larry Diamond, Marc plattner, **le rôle de l'armée en démocratie**, traduit: Monique Berry, (France : Jouve, 2002), p 8.

² "The armed forces roles and responsabilités in good security sector governance", Geneva Centre for the democratic control of armed forces, in :

[https://www.dcaf.ch>publication>documents\(02-01-2023\)](https://www.dcaf.ch>publication>documents(02-01-2023))

الفرع الأول: مفهوم والعلاقات المدنية العسكرية

مفهوم العلاقات المدنية العسكرية من المفاهيم المعقدة التي يواجه الباحثون صعوبة في دراستها نظرا لأن هذه العلاقات تحتوي على الكثير من التناقضات والمفارقات على حد تعبير بيتر فيفر Peter Feaver، فالمؤسسة العسكرية التي أنشأت من أجل حماية السياسي تعطى لها القوة والسلطة الكافية حتى تصبح خطرا عليه¹، وباعتبارها أداة تابعة للنظام الحاكم وتحتكر سلطة القوة تصبح في الكثير من الحالات نفسها هي نظام الحكم.

يعرف عامر مصباح العلاقات المدنية العسكرية بأنها كل الإجراءات والقرارات والسياسات التي تجعل القيادة العسكرية الأمنية تعمل تحت إمرة القيادة السياسية المدنية وتقوم بأداء دور الدعم والتقرير لوظائف القيادة المدنية في إدارة البلاد محليا وخارجيا للحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني في المجتمع.²

من جهة أخرى يعرفها الباحث هيرنانديز بوصفها توازن القوى بين الفروع العسكرية والمدنية للحكومة والتي تستلزم سيطرة ديمقراطية كاملة على الجيش والذي يلعب دوره باعتباره الضامن النهائي للأمن.³ ويذهب أوريل كرواسان Aurel Croissant إلى إعطاء مفهوم واسع للعلاقات المدنية العسكرية، حيث يصفها بأنها جميع التفاعلات التي تجري بين القوات المسلحة والقطاعات الأخرى في المجتمع والتي تندمج فيها القوات المسلحة، ومعنى أن عملية التفاعل لا تقتصر فقط على النخبة المدنية الحاكمة الذين يصنعون القرارات السياسية ويرسمون السياسات العامة.⁴

يتضح مما سبق أن مفهوم العلاقات المدنية العسكرية يهتم بفهم ودراسة العلاقات والتفاعل بين الفاعلين المدنيين، -مؤسسات الدولة وشعبها- والفاعلين العسكريين-المؤسسة العسكرية، فهي ظاهرة ثلاثية الجوانب تضم ثلاث فواعل أساسية معنية بعلاقات السلطة في الدولة، حيث تكون مخرجات هذه التفاعلات ضمن السيطرة المدنية أو العسكرية وهي المؤسسة العسكرية، القيادة المدنية والرأي العام.

الفرع الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية

ثمة عدة إسهامات قام بها الكثير من الباحثين فيما يخص تحديد طبيعة وضوابط العلاقات المدنية العسكرية منقسمة إلى نظريتين رئيسيتين فبينما يفترض النموذج الانفصالي انعزالا ماديا بين المؤسستين المدنية والعسكرية، تفترض نظرية التوافق أن المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمجتمع تربطهم علاقات تعاونية قد تؤدي إلى فصل أو إدماج أو أي بديل آخر.

¹ طيبي غماري، الجندي والدولة والثورات العربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 10.

² عامر مصباح، نظرية العلاقات المدنية العسكرية الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2018)، ص ص 15، 16.

³ WoguIKedinachi, Bietanjide, op.cit, p 56.

⁴ David Pion, Berlin and others, op.cit, p 1.

أولاً: الاتجاه الأول: ترجع أولى أدبيات دراسة العلاقات المدنية العسكرية إلى عالم السياسة الأمريكي صاموئيل هنتغتون في كتابه الجندي والدولة The Solider and the state عام 1957 حيث يعرض فيه التاريخ العسكري للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تقييم أداء المؤسسة العسكرية عبر مراحل متعاقبة،¹ ويناقش فيه العلاقات المدنية العسكرية كمتغير تفسيري يقوم على مبدأ الاحتراف والمهينة بمعنى أن المؤسسة العسكرية يجب ألا تنخرط في الحياة السياسية ومهامها تنحصر في تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية للبلاد.

حاول هنتغتون معالجة ما يعرف بمعضلة العلاقات المدنية العسكرية مفادها كيفية الحفاظ على جيش فعال عسكرياً ولكنه خاضع للحكم المدني يتحقق ذلك حسب من خلال صنفان من السيطرة هما:² السيطرة الذاتية وتعني الرغبة في السيطرة على المؤسسة العسكرية عن طريق جعلها سياسة ودمجها أكثر بالقطاع المدني وتمارس من خلال تعظيم قوة الجماعات المدنية على حساب المؤسسة العسكرية، هذه الأخيرة يدفعها وجود تهديد داخلي إلى الاهتمام بالشؤون الوطنية ويجعل تدخله في الساحة السياسية أمراً لا مفر منه، مما يؤدي بالضرورة إلى علاقات غير مستقرة في السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية.

والسيطرة الموضوعية وتقوم على مستوى عال من احترافية المؤسسة العسكرية وقبول القيادات السياسية لنطاق اختصاصهم وكذا الخضوع الفعال للمؤسسة أمام السلطات السياسية المدنية التي تتخذ القرارات السياسية في مجال السياسة الخارجية والدفاع، وفي المقابل اعتراف وقبول السلطات المدنية بوجود مجال اختصاص تتمتع المؤسسة العسكرية بالاستقلالية، بمعنى آخر الفصل بين مجالي خبرة المدني والعسكري وهكذا حسب هنتغتون تقل فرص التدخل العسكري في السياسة والتدخل المدني في المؤسسة العسكرية.

في عمل آخر له بعنوان النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة عام 1968 قدم هنتغتون تفسيراً لأسباب تدخل العسكريين في السياسة معتبراً العوامل الذاتية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية لا تفسر الانقلابات وإنما تفسرها البنية السياسية والمؤسسية للمجتمع ذاته وغياب أو ضعف المؤسسات المدنية والتسييس الزائد للمجتمعات، فالمجتمعات ذات المؤسسة العسكرية المسيية تأتي كذلك من تسييس جامعاتها ومؤسساتها الدينية والاقتصادية والثقافية.³

ثانياً: الاتجاه الثاني: من رواد هذا الاتجاه مورييس جانويتز الذي أيد في مؤلفه الجندي المحترف the Professional solider فكرة أن هناك مجالين منفصلين مدني وعسكري وأن الاحتراف العسكري يعتبر أيضاً

¹Suzanne Nielsen, "Civil military relation theory and military effectiveness ", **public administration and management**, v10, 2005, p 64.

²Michael Deach, " Quelles menaces pour la nation ? Quelles missions pour l'armée ?", larryDiamond, Mark plattner, **le rôle de l'armée en démocratie**, op, cit, p 53, 54.

³ عبد الوهاب الأفندي، "بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرة نحو إطار نظري لمعالجة إشكالية الدولة المتخندقة"، في: محمد جمال باروت وآخرون، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 150.

مطلباً أساسياً للفعالية العسكرية والتبعية للقيادة المدنية، إلا أن جانويتر حاول وضع الإطار الذي من خلاله يمكن أن يقرر الفارق بين المجالين بحيث يؤكد على ضرورة مشاركة المؤسسة العسكرية في وضع أسس النظام الديمقراطي، وذلك لأنه يعتقد أنه من الصعوبة عملياً التعامل مع المؤسسة العسكرية على أنها كيان محايد سياسياً باعتبار أن العسكريين مواطنين لديهم تفضيلات وآراء سياسية.¹

ثالثاً: الاتجاه الثالث: يتزعم هذا الاتجاه صاموئيل فاينر الذي ذهب في مؤلفه الرجل الذي يمتطي صهوة الخيل إلى تحديد مجموعة من الدوافع الذاتية والمؤسسية لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في العديد من بلدان العالم الثالث في خمسينات وستينات القرن المنصرم وهي المصلحة الوطنية، المصالح المؤسسية للمؤسسة العسكرية والمصالح المجتمعية خاصة العرفية والطائفية والطبقية، وكذا المصلحة الفردية الشخصية وطموحات القادة العسكريين²، ويضيف فاينر أن التدخلات العسكرية السياسية غالباً ما تكون مبررة بشعارات حماية المصلحة الوطنية بينما تكون الدوافع السياسية هي حماية مصالح وامتيازات المؤسسة العسكرية، ويتفق معه في الرأي إيريك نورد لنيغر الذي قام بدراسة العلاقة السببية بين حماية وتعزيز مصالح المؤسسة والتدخل العسكري، حيث كلما كان هناك تهديد لهذه المصالح كلما زادت احتمالات التدخل والعكس صحيح، فمن ناحية أخرى يرى فاينر غياب الثقافة السياسية هي عامل محفز لحدوث الانقلابات والعكس صحيح، فكلما زاد الوعي لدى الأفراد وطوروا التزاماتهم اتجاه مؤسساتهم المدنية انخفضت فرص تدخل العسكريين في الحياة السياسية، وعموماً يمكن القول أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في النظم غير الديمقراطية تقوم على نموذجين هما:³

- سلطة الجيش الحكام وهو نظام الحكم البريتوري الذي يكون للمؤسسة العسكرية فيه الدور القيادي في الحكم.

- جيش السلطة الحاكمة-الحراس-تنتقل المؤسسة العسكرية في هذه الحالة من جيش الدولة إلى جيش السلطة، حيث تبدو وكأنها مؤسسة خاصة تملكها النخبة الحاكمة للحفاظ على بقائها وتثبيت سلطتها.

رابعاً: الاتجاه الرابع:

استدعت التغيرات التي عرفها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة لعلّ أبرزها ظهور حروب جديدة أكثر عدوانية وتعقيداً من الحروب التقليدية إلى إعادة النظر في المقاربات التقليدية لدراسة وتحليل العلاقات

¹ جهاد عودة، الأزمة الاستراتيجية والعلاقات المدنية العسكرية منذ ثورات الربيع العربي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)، ص 135.

² Bard Kartviet, Maria Gabrilsenjumbert, "civil military relation in the Middle East", **aliterature review**, working paper, juine 2014, p 5.

³ أحمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص 21-23.

المدينة العسكرية في الدول حديثة التحول نحو الديمقراطية وحتى الدول المتقدمة الديمقراطية، ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية الجديدة من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في بنية المؤسسة العسكرية أبرزها نظرية التوافق لريبكا شيف حيث قدمت عدة أدوات ومبادئ لتحديد طبيعة العلاقة بين المؤسستين فكان أهمها إقامة علاقة تعاونية تقوم على الحوار ومشاركة القيم العليا بين ثلاثة شركاء هم المؤسسة العسكرية من جهة والنخب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، والتي تؤدي إلى إما الانفصال أو التكامل بين الحدود المؤسسية أو إلى أنماط أخرى.¹

أما دوغلاس بلاند فقط طرح نظرية تقاسم السلطة، حيث يرى أن السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية تدار ويتم تنظيمها من خلال تقاسم مسؤولية السلطة بين القيادة المدنية والمؤسسة العسكرية بشكل لا يسمح بوجود تداخل، فالأولى تراقب العسكريين وتحاسبهم، فيما تتولى الثانية وضع المذهب العسكري والتنظيم العسكري الداخلي وجميع الأمور المتعلقة بالتخطيط والعمليات والتكتيكات العسكرية بل ويتعدى دورها² إلى حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة.

بناء على ما سبق يتضح أنه لدراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة في مصر وأكثر تحديدا تفسير تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011 تستوجب الورقة البحثية الإلمام بالمتغيرات الداخلية أبرزها التاريخية والاقتصادية والدستورية، وكذا المتغيرات العسكرية التي تتضمن الخصائص الذاتية للمؤسسة العسكرية المصرية والمتغيرات الخارجية التي تدعمها.

المبحث الثاني

محددات تطور النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر

يستند فهم طبيعة علاقة المؤسسة العسكرية بنظام الحكم في مصر في الفترة الممتدة بين عامي

1952-2011 على جملة من المحددات تتمثل في الآتي:

المطلب الأول: محدد الشرعية التاريخية

شهد تاريخ المؤسسة العسكرية في مصر أحداث فارقة أدت إلى تطورها ورسوخ عقيدتها وهذه الأحداث تعتبر مراحل تاريخية هامة أحدثت تحولا حاسما في تاريخ الجيش المصري ومكانته في الدولة والمجتمع، حيث بدأ تصاعد نفوذ تاريخ الجيش المصري في الحياة السياسية منذ لحظة استيلاء الضباط الأحرار على الحكم عام 1952 ووقوعه تحت هيمنة شبه كاملة للنخبة العسكرية الصاعدة التي أدت أدوارا بارزة في إنهاء النظام

¹Rebecca I Schiff, **the military and domestics politics aconcordance theory of civil military relation**, (New York: routledge, 2019), p 32.

² عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبنوقية والعلاقات المدنية والعسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 93، 94.

الملكي الفاسد وتأسيس الجمهورية الأول وإنجاز الثورة الاجتماعية وبناء دولة ما بعد الاستقلال ووضع أساس نظامها السياسي، حيث أصبحوا يمثلون العمود الفقري للسلطة وأساس شرعية الحكم في مصر، فضلا عن تأمين قناة السويس والانتصار في حرب أكتوبر 1973¹، وبناء عليه أصبحت مؤسسة الجيش تحظى باحترام وتقديرين كبيرين لدى المجتمع المصري وخاصة بعد دورها في الحروب التي خاضتها ضد إسرائيل أين تعززت هذه المكانة في مخيلة وذاكرة الشعب المصري وبمواصفات بطولية بأنها هي صمام الأمان ومصدر الفخر والثقة والاعتزاز.

والملاحظ في إطار النظام الجمهوري لم يتول الحكم إلا أحد أعضاء المؤسسة العسكرية بدءا باللواء محمد نجيب ومرورا بعبد الناصر السادات وأخيرا مبارك. وفي هذا السياق شهدت الخبرة المصرية مراحل مختلفة للعلاقة بين المدني والعسكري حتى قيام ثورة 25 يناير 2011، حيث رجحت كفة العلاقات المدنية العسكرية بعد وصول عبد الناصر إلى السلطة لصالح المؤسسة العسكرية أين ساد الطابع العسكري على نظام الحكم ومؤسسات الدولة، ففي فترته توسع دور العسكر وهيمن على الحكم والسياسة والمجتمع أين سيطرت المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية وأصبحت هي من تنتج النخبة الحاكمة وتأثير هذه السيطرة في المجتمع المصري²، وقد وصف المفكر الماركسي أنور عبد الملك مصر في هذه الفترة بالمجتمع العسكري، لكن بعد نكسة 1967 فقد الكثير من هيمنته على المؤسسات السياسية واهتزت مكانته وانخفضت وتيرته تدريجيا إلى لفت الانتباه إلى أهمية تركيز المؤسسة على إعادة البناء وتحقيق الاحتراف العسكري، وعلى الرغم من استعادة الجيش مكانته السابقة نظرا لدوره البارز في حرب أكتوبر 1973 إلا أنه أضحى بشكل ممنهج في العديد من المجالات السياسية في عهد الرئيس أنور السادات (1970-1981)، حيث تغير طابع العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأخرى، حيث حاول السادات تخفيض الطابع العسكري في الحياة السياسية المصرية وتقييد الجنود في الثكنات وغلب الطابع المدني على الوزارات بحيث لم يتعدى نسبة الوزراء ذي الخلفية العسكرية 13 في المئة، كما عمل على تخفيض ميزانية المؤسسة العسكرية بعد إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل.

أما في فترة حكم الرئيس حسين مبارك (1981-2011) فقد شهدت العلاقات المدنية العسكرية اختلافا عن النمط السائد خلال حكم سلفه خلال السنوات العشر الأولى من حكمه، حيث سعى إلى إيقاف الاتجاه نحو فك ارتباط المؤسسة العسكرية بالشأن السياسي وبدلا من تقييد مشاركة الجيش في الشؤون غير

¹ حمزة مصطفى، "الجيش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية دراسة مقارنة لدور المؤسسة العسكرية في تونس ومصر وسورية"، في محمد جمال باروت وآخرون، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 787.

² هاني سليمان، مرجع سابق، ص 36.

العسكرية¹، تم تأييد تلك المشاركة غير أنه أولى قيادة المؤسسة العسكرية إلى ضباط معروفين بولائهم التام له وبانعدام الطموح السياسي لديهم، إذ عين مبارك الفريق حسين طنطاوي وزيرا للدفاع في ماي 1991 واحتفظ به في منصبه لمدة تزيد على عشرين عاما وهي أطول فترة لوزير دفاع في تاريخ الجيش المصري الحديث، ويمكن تفسير هذا البقاء بوجود الولاء السياسي لمبارك والسعي إلى الحفاظ على نظام المحسوبيات القائم في الجيش، وفي مقابل هذا اعتمد مبارك آلية لمنع الانقلاب عليه والتي تنحصر في إجرائيين أساسيين هما: تشكيل أجهزة أمنية موازية مرتبطة بوزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة والحزب الوطني الديمقراطي في سيطرته على الساحة الداخلية، وتوزيع المحفزات المادية والامتيازات الضريبية والجمركية -على نحو سنفصل فيه لاحقا-.

يتضح مما سبق رغم اختلاف الاستراتيجيات المنتهجة من قبل كل من عبد الناصر والسادات ومبارك في محاولة السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية وتحبيدها عن إدارة الحياة السياسية إلا أن القاسم المشترك بينهم هو العمل على تعزيز المكتسبات المادية لكبار الضباط وتمتعهم بالعديد من المزايا والوظائف الوزارية والإدارية والدبلوماسية، مما عزز من نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية، وتكاد تجزم الدراسات بأنه لم يحدث خلال تاريخ مصر الحديث أي أمر دون موافقة وحتى مباركة قيادات القوات بما في ذلك اغتيال السادات وتنحية حسين مبارك.²

المطلب الثاني: المحدد الدستوري

يعدّ دستور عام 1923 بداية التشريع الدستوري لوضعية الجيش في الحياة السياسية ويمكن اعتبار ذلك انعكاسا واقعيا للأحداث التاريخية * التي جرى فيها كتابته وأشار الدستور في مادته 46 إلى أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وأنه له حق منح الرتب العسكرية، وكذلك إعلان الحرب بعد موافقة البرلمان غير أنه لم يعط أي امتيازات للجيش المصري وعزز إلى حد بعيد مقاربة خضوع العسكريين للسلطة المدنية ممثلة في الملك والبرلمان.³

اتسمت المؤسسة العسكرية في المرحلة الناصرية بسمات دستورية واضحة ويعد الإعلان الدستوري الصادر في 10 فيفري 1953 باسم القائد العام للقوات المسلحة وقائد الثورة محمد نجيب أول اتصال مباشر للجيش المصري بالسياسة، حيث جاء ليرسخ التغلغل العسكري في مؤسسات الدولة وتولي إدارة مقاليد الأمور متمثلا في هيمنة مجلس قيادة الثورة على الحياة السياسية، حيث نصت المادة 191 على أن جميع قرارات

¹Robert B Sattlof, army and politics in Mubarak's Egypt, **policy paper**, the Washington institute for near east policy, n10, 2001, p8.

² طيبي غماري، مرجع سابق، ص 109.

* صدر عقب ثورة عرابي 1919 وتصريح فيفري الذي أعطى مصر نوع من الاستقلال الذي يتيح لها إصدار دستور للبلاد وتشكيل حياة نيابية جديدة.

³ محمود جمال، "الجيش والانتقال السياسي أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير، في: محمد جمال بارون وآخرون، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، 191، 192.

مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والإجراءات الصادرة من هيئات أمر مجلس قيادة الثورة بتشكيلها وهيئات أنشأت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بإلغائها أو التعويض عنها بأي وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت.¹

وبقراءة دستور 1971 نلاحظ احتفاظ نصوص المواد الدستورية بالوضع القائم للقوات المسلحة وثبات وضعيتها سواء فيما يتعلق بالتجنيد أو الترقية أو أعد رئيس الجمهورية قائد أعلى للقوات المسلحة، فضلا عن استقلاليتها عن باقي مؤسسات الدولة السياسية وغير خاضعة للرقابة والمساءلة المدنية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حسني مبارك لم يقترب طوال فترة حكمه من المواد التي ترتبط بالمؤسسة العسكرية، حيث باتت حقوق مكتسبة سواء كان ذلك في التعديلات الدستورية لعام 2005 أو 2007.

المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي: التغلغل الاقتصادي كدعامة للهيمنة السياسية

تخطّت المؤسسة العسكرية في مصر الأدوار غير التقليدية لها خلال مرحلة ما قبل يناير 2011 كل المستويات ولعل أبرزها التوغل في مجالات اقتصادية عديدة لاسيما الصناعات الحربية والتوسع في الاقتصاد المدني والبنى التحتية والزراعة وحتى الأغذية متجاوزة تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى إدخال فائض معتبر من منتجاتها إلى القطاعات المدنية خصوصا في ظل غياب الرقابة السياسية والإدارية، حيث هناك تقديرات تصنف الاقتصاد العسكري ما بين 10 % إلى 40 % من الناتج المحلي الإجمالي لمصر²، كما بلغ النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية ما قيمته مليار سنة 2010 حسب ما صرح به اللواء محمود نصر في اجتماع مفتوح سنة 2012 بالقاهرة، وبالتالي هذه السيطرة خلقت استقلالية اقتصادية ومالية وتشريعية شكلت بداية انعطاف العلاقات المدنية العسكرية، حيث عمل الرؤساء المتلاحقون عبد الناصرومن ثم السادات ومن بعده مبارك على ترسيخ موازين القوى لصالح المؤسسة العسكرية من خلال تطبيق مبدأ شراء الولاءات كأساس لضمان بقاء الاستمرار في السلطة من خلال منح الضباط المتقاعدين مجالس إدارة الشركات والهيئات الحكومية، وكذا منح المؤسسات الاقتصادية التابعة للمؤسسة العسكرية- أبرزها جهاز مشروعات الخدمة الوطنية والهيئة العربية للتصنيع والهيئة القومية للإنتاج- من الإعفاءات الضريبية كما نصت عليه المادة 47 من قانون الضريبة على الدخل المصري لسنة 2005³، والرسوم الجمركية والامتيازات الدستورية التي تجعلها في منأى عن الرقابة والمساءلة من جهات مدنية والتي تدخل في إطار الأمن القومي المصري هذا ما أدى إلى تشكيل ما سماه يزيد صايغ بجمهورية الضباط* التي جعلت المؤسسة العسكرية دولة داخل دولة، وبالتالي الضغط على صانعي القرار

¹ عصام الغريب، "المؤسسة العسكرية وموقفها من الدساتير"، رؤية تركية، ع3، خريف 2012، ص 123.

²Ibrahim elhoudaiby, "fighting the last war? civil military relation in Egypt", policy Brief, N79, April 2014, p 3.

³Silivia Colombo, "the military Egyptian-Bag- Snatchers", november 2014, in: [https://www.iai.it/default/files/inegypt-05\(2021-01-15\)](https://www.iai.it/default/files/inegypt-05(2021-01-15)).

* المتمثلة في شبكات عسكرية مستديمة تخترق كل فروع ومستويات إدارة الدولة والقطاعات الاقتصادية.

بشكل غير مباشر عبر شبكة العلاقات التي تقيمها، مما يعني تطور دور نفوذ هذه المؤسسة وبالتالي على العلاقات المدنية العسكرية.

وقد عزز هذه الاستقلالية محدد خارجي يتعلق أولا بالانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السادات وما نتج عنها من مساعدات عسكرية منذ إبرام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 والتي شكلت موردا مهما لتلبية حاجات المؤسسة العسكرية خصوصا مع تراجع الانفاق العسكري جعلتها ثاني أكبر متلق للمساعدات الأمريكية حول العالم بعد إسرائيل والتي بلغت قيمة 1.5 مليار دولار أمريكي وسوا وحسب دراسة حديثة لمركز أبحاث الكونغرس تلقت المؤسسة العسكرية في العقود الأخيرة ما تعدت قيمته 78.3 مليار دولار من المساعدات الأمريكية كان أغلبها يتجه إلى الجانب العسكري.¹

في ضوء ما سبق يمكن القول أن المؤسسة العسكرية في عهد السادات ومن ثم مبارك تم تحويلها من بطل قومي فاعل في السياسة المصرية إلى فاعل اقتصادي متميز بالتعاون مع الرئيس ونظامه لتعزيز مصالح كل منهما.

المبحث الثالث

دور المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية في مرحلة ما بعد 11 يناير 2011

شهدت مصر توترا ملحوظا في عام 2010 بعد تمديد حالة الطوارئ وانتشار التزوير في الانتخابات وفي جانفي 2011 اندلعت مظاهرات واسعة النطاق بقيادة الشباب والحركات السياسية المختلفة المناهضة لنظام مبارك طالب فيها المتظاهرون بإصلاحات اجتماعية وسياسية بما فيها إنهاء نظام مبارك الذي استمر ثلاثين عاما فضلا عن تكريسه الجمود السياسي وغياب الديمقراطية وتهميش الشباب اقتصاديا وسياسيا وتنامي ظاهرة الفساد، وكذا تعثر السياسات التنموية وعدم عدالة توزيع عوائدها، وقد كان دور المؤسسة العسكرية حاسما في أحداث الحراك ومرموقها من الصراع القائم بين النظام القائم والحراك السياسي والشعبي بعدة مراحل من الولاء لمبارك إلى الحياد- موقعه الجمل- ثم إلى الانحياز إلى الحراك والضغط على الرئيس للتنحي وكذا تصوير المؤسسة العسكرية على أنها الحامية للثورة وقد ظهر هذا التأيد جليا في الهتاف الشهير الجيش والشعب إيد واحدة.

هذا الموقف يفسره وجود عاملين الأول يتعلق بمخاوف الجيش من استحواذ جمال مبارك على السلطة، وبالتالي قرر الحيلولة دون مواصلة مسألة توريث السلطة، ووقف خطط تحييد الجيش عن الحياة السياسية

¹ محمد المنشاوي، "العلاقات العسكرية المصرية الأمريكية ومسألة الانتقال الديمقراطي"، في: أحمد علي وآخرون، العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 361.

لسببين هما خروج على المبدأ الذي سارت عليه الجمهورية منذ ثورة 23 يوليو وهي أن يكون حاكمها ذو خلفية عسكرية والثاني الجيش يعلم أن بروز جمال مبارك وجماعته الاقتصادية النيوليبرالية ستحرمه من العديد من الامتيازات والسلطات التي كانت بحوزته.

أما العامل الثاني فيتعلق برغبة القيادات العسكرية في كسب ثقة الشارع المصري المنتفض من أجل التمكين لنفسها من دور في المرحلة الانتقالية، ومن ثم صورة النظام السياسي الجديد بما يضمن مكانة وامتيازات المؤسسة العسكرية فيه، وهذا ما تجسد على أرض الواقع حيث تسلم السلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبرز كلاعب فاعل رئيسي على الساحة السياسية، وعليه من الصعب تصور إنهاء الدور العام للجيش وقبول خضوع قياداته لسلطة مدنية منتخبة.

المطلب الأول: انفراد المجلس العسكري بصنع القرار السياسي

استفادت المؤسسة العسكرية التي طالما اعتبرها البعض أنها تحكم مصر هيمنتها الرسمية على السلطة والدولة المصرية منذ فيفري 2011 عندما نقل مبارك صلاحياته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي وفوضه إدارة البلاد مخترقا دستور 1971 الذي لا يمنحه هذا الحق.¹ هذا التصرف غير الدستوري ينبئ عن طبيعة العلاقة بين السلطة والجيش في مصر.

تأكدت رغبة المجلس بالانفراد ومدى قوة سلطته التنفيذية عندما قام بحل مجلس الشعب المنتخب من دون تشاور مع أحد بعد صدور حكم من المحكمة الدستورية-الخاضعة لتأثير المؤسسة العسكرية- ببطلان قانون مجلس الشعب الذي انتخب على أساسه وتحسبا بفوز محمد مرسي لمنصب الرئاسة أصدر المجلس العسكري إعلانا دستوريا مكمل في 17 جوان 2012 -قبيل إعلان نتائج الجولة الثانية للانتخابات- منحه سلطات سياسية وعسكرية واسعة لعل أبرزها الصلاحيات التشريعية المقررة للبرلمان أو الرئيس في حال غياب البرلمان، وبالتالي الرئيس المنتخب يمتلك سلطة التنفيذ وينازعه المجلس العسكري سلطة التشريع، وكذا خص نفسه بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد فترة خدمتهم، والقدرة على شن حرب دون موافقة رئاسية أو برلمانية وصلاحيات استثنائية لمحاكمة المدنيين والإشراف على صياغة دستور مصر الجديد.²

وتجدر الإشارة هنا أنه كان رفض واسع من بعض القوى السياسية لإدارة المجلس العسكري المرحلة الانتقالية واعتبروا هذا الإعلان انقلابا عسكريا ناعما بصيغة قانونية خصوصا بعد تباطئه في محاكمة رموز النظام القديم ولم ينفذ أي عمليات إصلاح لمؤسسات الدولة فضلا عن مشاركته في قتل المتظاهرين خلال

¹ عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، سياسات عربية، ع16، يناير 2016، ص 24.

² Jhonl.Esposito and others, **islam and democracy after the arab spring**, (new York: oxford university press, 2016), p217.

ميدان التحرير وحوادث ماسبيرو ومحمد محمود المطالبة بإنهاء حكم المجلس وتسليم السلطة للمدنيين واحتجاجا على وثيقة علي السلي.*

المطلب الثاني: الصدام بين المجلس العسكري والرئيس المنتخب محمد مرسي

مثّلت جماعة الإخوان المسلمين في مصر إحدى القوتين التي وظفت هيكل الفرص السياسية المتاحة لها بما وسع نطاقها وكانت فاعلا رئيسيا في مرحلة ما بعد 25 يناير، فبعد إسقاط مبارك حازت على أكبر المقاعد في انتخابات مجلس الشعب 2011-2012، وفوز مرشح حزب العدالة والحرية محمد بالرئاسة في جوان 2012 وهو أول رئيس مدني في تاريخ مصر الحديث على نحو أدى إلى انتقال الإخوان المسلمين من جماعة معارضة إلى نخبة حاكمة¹، فضلا عن فك الارتباط بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات المدنية العسكرية، فكان هناك أشبه ما يكون صراع إرادات بين الرئيس-الإخوان- والمؤسسة العسكرية وأيهما يسبق الثاني في الحفاظ على مكتسباته ومذ نفوذه، ومن أجل مواجهة النهج الانفرادي لسلطات العسكر في المجال السياسي أصدر الرئيس مرسي حزمة قرارات أنهى من خلالها الازدواجية في السلطة وإدارة الدولة وقلص الدور السياسي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة كمشرف على العملية الانتقالية لعل أبرزها عودة جلسات مجلس الشعب المنحل والذي أثار جدلا سياسيا وقانونيا أدى إلى تراجعته عن هذا القرار، وكذا إصداره الإعلان الدستوري الجديد الذي ألغى الدستور الصادر عن المجلس العسكري وأعاد للرئيس المنتخب كامل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية وعين مجلس وزراء جديد، هذا بالإضافة إلى إقالة وزير الدفاع حسين طنطاوي وعددا من أعضاء من المجلس العسكري-^{**} رئيس الحرس الجمهوري ومدير المخابرات العامة ورئيس الشرطة العسكرية-، وكذلك احتفظ بحق تشكيل الجمعية التأسيسية بالتشاور مع القوى الوطنية إذا حال أي مانع دون استكمال مهامها.²

من جهة أخرى أدرك الجيش بعد تحييده عن الحياة السياسية أن الإخوان يحاول تفكيك هيمنته والتخلص من سيطرته في حين أصبح لمرسي ومن خلفه جماعة الإخوان المسلمين سيطرة كبيرة على عملية صنع السياسات العامة إلا أن استئثار ضباط الجيش المتقاعدين في أجهزة الإدارات المحلية أبقى على بعض نفوذ المؤسسة العسكرية في مجال صنع السياسات العامة وتردد كلام حينذاك أنها أحد أجهزة الدولة العميقة*، التي تسعى إلى إفشال حكم مرسي للبلاد.³

¹ شيرين محمد فهي، إخوان مصريين الصعود والهبوط 2011-2012، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ص 8.

^{**} عقب الهجوم الإرهابي على جنود الجيش المصري في 4 أوت 2012، أين لقي 16 عسكري حتفهم.

² JermyM.Sharp, " Egypt : transition under military rule", June 2012, congressional research service in : [https://www.Liproquest.com>crs.2012-FDT-U50pdf.\(04-03-2019](https://www.Liproquest.com>crs.2012-FDT-U50pdf.(04-03-2019)

^{*} يقصد بها شبكة التحالفات المناهضة للديمقراطية في داخل النظام السياسي وتتألف من شخصيات نافذة في أجهزة الدولة القديمة ومؤسساتها كالمؤسسة العسكرية، والأمن الداخلي والقضاء والسلوك الدبلوماسي ومجموعات المصالح.

³ هاني سليمان، مرجع سابق، ص 61.

بقراءة نصوص دستور 2012 نلاحظ عدم نصها على أي دور صريح للمؤسسة العسكرية المصرية بصفتها حامية للشرعية الدستورية والأكثر من ذلك أكدت إبعادها عن الفضاء السياسي، حيث نصت الديباجة على أن المؤسسة العسكرية مؤسسة وطنية محترفة ومحايدة لا تتدخل في الشأن السياسي، هذا من جهة في حين استطاعت الحفاظ على استقلالها المؤسسي والاقتصادي من جهة أخرى. حيث عمل مرسى في هذا الدستور على تقديم بعض الحوافز للمؤسسة للبقاء خارج المجال السياسي بتحسين وحماية موازنتها من الرقابة المدنية، إذ نص الدستور على وجوب أن يكون وزير الدفاع من بين ضباط القوات المسلحة لمدة ولايتين رئاسيتين، وهو ما يعزل الجيش عن تأثيرات السلطة المدنية إلى جانب ذلك نص الدستور أن يكون أغلب أعضاء مجلس الدفاع الوطني من العسكريين والذي يتم فيه مناقشة موازنة المؤسسة العسكرية ليتم إدراجها بعد ذلك على شكل رقم واحد في الميزانية العامة للدولة، إضافة إلى السماح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية -المادة 198-¹.

المطلب الثالث: انهيار المسار الديمقراطي وعودة النظام البريتوري

بحصول الاستقطاب السياسي بين الإخوان المسلمين والقوى السياسية المعارضة لها -العلمانية والمحسوبة على النظام القديم- على خلفية محاولة التغيير الشامل والجذري للنظام السياسي المصري من خلال الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسى في 22 نوفمبر 2012 الذي أثاره إقرار الدستور الجديد هذا بالتزامن مع رفض مؤسسات النظام السابق لتلك التغييرات وتحديدًا مؤسسة القضاء والشرطة والإعلام وكذا تفاقم الأوضاع الأمنية والاقتصادية والمطالب الشعبية بسقوط مرسى وإدارته طوال النصف الأول من عام 2013 عادت المؤسسة العسكرية إلى المشهد السياسي كطرف سياسي بمنأى عن الاستقطاب للحيلولة دون تصاعد الأزمة الموقف مستغلة عدم قدرة القوى السياسية على الاختلاف تحت سقف مؤسسات منتخبة ديمقراطياً، وهو ما ظهر جلياً في دعواتها للحوار المجتمعي فضلاً عن ظهور وزير الدفاع المتكرر وإبراز خطبه وكلماته للجمهور وهو الأمر الذي جعل عدد كبير من القوى السياسية تطالب بعودة المجلس العسكري إلى الساحة السياسية باعتباره المؤسسة الوحيدة القادرة على خلق التوازن بين القوى السياسية وإنهاء حالة الصراع والانقسام لصالح تحقيق المطالب الجماهيرية بانتخابات مبكرة.²

وكان أول ملامح لهذا المسار تسييس المؤسسة العسكرية واستقواء فريق سياسي بها -العلمانيين- لإقصاء فريق آخر -الإخوان- ومن ثم تدخل المجلس العسكري برئاسة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي للملاءمة الفراغ الناتج عن صراع القوى السياسية والحفاظ على مصالح المؤسسة، إلا أنه في هذه المرة لم يتول الحكم

¹ عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، مرجع سابق، ص 32.

² أحمد النديم، "الجيش والسياسة في مصروفهم طبيعة العلاقة وتحليل عناصر القوة"، رواق عربي، 24(02)، 2019، ص

بنفسه بل أدار المرحلة الانتقالية الجديدة من خلف واجهة مدنية بعد عزل الجيش للرئيس مرسي في 3 جويلية 2013 والذي وصفه عزمي بشارة بانقلاب جيش النظام على العملية السياسية التي تتجه نحو تغييره في محاولة للحفاظ على امتيازاته من جهة وعلى النظام الحاكم من جهة أخرى وليس من نوع الانقلابات التي تتحول إلى إقامة نظام جديد¹، صاغت المؤسسة العسكرية مسار سياسي وخارطة مستقبل قوضت مسار الديمقراطية لاقت تأييد كل الأحزاب والقوى والتيارات السياسية- باستثناء حزب الحرية والعدالة وبعض التيارات الإسلامية- والدعم الشعبي لتزعم فتيل الأزمة وكذلك مؤسستا الأزهر والكنيسة، واعتمد سياسة إقصائية تجاه حركة الإخوان وحلفائها ولاحقا ضد كل القوى المحسوبة على الثورة، وتم تشكيل حكومة مدنية وتعيين رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور رئيسا مؤقتا ثم العودة إلى النظام البريتوري عبر صعود عسكري إلى السلطة عبد الفتاح السيسي عام 2014 بعد أن رشح نفسه في انتخابات شكلية غير تنافسية لم تتوافر لها الحد الأدنى من المعايير المتعارف عليها للانتخابات الديمقراطية في ظل الحملات الدعائية والإعلامية المكثفة لمصلحته غير أنه واجه من دافعوا عن الإطاحة حقيقة مفادها أنهم بإسقاط حكومة مرسي لم يرسوا نظاما أكثر ديمقراطية بل أعادوا حكومة استبدادية بقيادة عسكرية تجاوز قمعها وعنفا أي حكومة في تاريخ مصر الحديث حيث كانت عمليات القتل الجماعي العشوائي التي ارتكبتها قوات الأمن المصري في ميداني النهضة ورابعة أسوأ حوادث عنف الدولة في تاريخ البلاد الحديث، وتحت ستار الحرب على الإرهاب لإنقاذ الدولة المصرية حضرت جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها منظمة إرهابية وتعرضت لاعتقالات جماعية دون محاكمة ومحاكمات عسكرية وأحكام إعدام جماعية على يد قضاء فاسد وسجن نحو 21 ألف شخص وإعادة العمل بقانون الطوارئ².

وفي ظل سياسة الإقصاء في بسط سيطرتها على مفاصل الدولة سياسيا واقتصاديا ودستوريا عبر تعيين قادات عسكرية في مناصب حكومية متعددة وإعطاء مساحة أوسع لاقتصاد الجيش في التمدد والتوسع، وهو ما يتجلى بوضوح في نصوص دستور 2014، حيث حافظت على امتيازاتها وعمقتها إلى درجة جعل سلطة المؤسسة فوق سلطة المدنيين بشكل يضمن لها الوصاية والنفوذ على القرار السياسي، فعلى سبيل المثال حذف المبدأ الذي ورد في ديباجة دستور 2012 وتنص المادة 234 على ضرورة موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعيين وزير الدفاع الذي يجب أن يكون عسكريا وهو تقييد لسلطة المؤسسات التنفيذية والتشريعية في اختيار الوزير وذلك لحماية وحصانة المؤسسة العسكرية من مؤسسة الرئاسة وحصانة قياداتها من المسائلة المدنية والملاحقة القضائية عن أي انتهاكات حقوقية أو جرائم فساد تم ارتكابها سابقا والتأكيد على وضع المؤسسة العسكرية المتميز حيث راعى دستور 2014 رغبات القوات المسلحة في البقاء خارج الرقابة القانونية والاحتفاظ باستقلاليتها في شؤونها العسكرية والمالية عن الإشراف المدني فضلا عن السلطة التي اكتسبها

¹ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 98.

² Jhonl.Esposito and others, op.cit, p235.

القضاء العسكري وصلاحياته في محاكمة المدنيين عسكريا والأكثر من ذلك وضع جزء كبير من الاقتصاد المصري خارج سيطرة الدولة.¹ على النحو الذي أدى إلى ترسيخ السيطرة العسكرية على السلطة المدنية، وقد تجلّى هذا المفهوم في التعديلات الدستورية التي جرت في أبريل 2019 والتي أقرت وصاية المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية والدولة المدنية عبر إضافة بعض المهام الإضافية لها، الأمر الذي يجعل المؤسسة العسكرية فاعل أساسي في منظومة الحكم بما يسمح لها من التدخل في الحياة السياسية وحتى الانقلاب على الأنظمة المنتخبة تحت مبررات صون الدستور والديمقراطية ومدنية الدولة.

من جهة أخرى أثار حصول نظام السيسي على دعم إقليمي ودولي كبير ولاسيما من الدول التي لم تكن مؤيدة لثورة يناير الكثير من الشكوك حول دورها في الترتيبات السياسية بعد 30 جوان 2013 فقد منحت الدول الخليجية الثلاث الإمارات، السعودية وقطر مساعدات بلغت ما يزيد عن 30 مليار دولار مما سمح باستئناف القوات المسلحة التوسع في عدد وحجم المشروعات الاقتصادية² ما يعكس تعزيز الدور التنموي للمؤسسة في أعقاب 30 جوان 2013، هذا بالإضافة إلى استمرار تدفق المساعدات العسكرية الأمريكية ووقعت وزارة الدفاع عقودا جديدة بعد الانقلاب وتعزيز التعاون العسكري والاقتصادي مع روسيا والصين وفرنسا.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية نستخلص أن المؤسسة العسكرية المصرية لطالما مثلت دعامة قوية للحكم السلطوي لعقود طويلة مع تمتعها بامتيازات فريدة واستمراريتها في الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية والاستقلالية المؤسسية ككيان قائم بذاته، وبعد حراك جانفي 2011 كان من المفروض أن يحدث تحول جذري في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية لكن بحكم موقعها في السلطة ونفوذها المتغلغل في مفاصل الدولة سياسيا واقتصاديا وأمنيا منذ 1952 وهذا ما يخلق غياب التوازن في العلاقات المدنية العسكرية، فضلا عن مركزية الأدوار التي أدتها بعد الحراك الشعبي واستغلالها حدة الانقسامات العميقة على المستوى السياسي وغياب قوى مدنية متلاحمة وقوية وعدم نجاحها في خلق توافق على مسار انتقالي يحقق تحولا سلميا للديمقراطية وتخرج النخبة الحاكمة من المشهد السياسي- الجيش والحزب الواحد -، جعلتها القوة الأهم في المعادلة السياسية، وازداد هذا الدور وضوحا منذ الإطاحة بمرسي مع توسع نفوذها السياسي والاقتصادي حيث هيمنة النخبة العسكرية على السلطة والحكم في مصر فضلا عن ترسيخ نظام فردي مطلق يتحكم فيه الرئيس السيسي ونخبة ضيقة من أفراد أسرته والموالين له وتؤدي فيه المؤسسة العسكرية وبقية الأجهزة الأمنية

¹ مانس هانس، "حكم القطاع الأمني في مصر العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر"، تقرير مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، سويسرا 23 أبريل 2014، ص 12، 13.

² مي مجيب، "الدولة المصرية العود والتوافق بين المؤسسات"، الملف المصري، ع15، نوفمبر 2015، ص 6.

والاستخباراتية دور والوصي في حماية النظام، وهذا ما يكرس حقيقة أن حكم السيسي هو استمرار لحكم مبارك ونهجه لكن مع تغيير رأس النظام و اتساع الأدوار السياسية والاقتصادية لجمهورية الضباط مخترقة الدولة لا على مستوى القيادة وحسب بل أيضا على المستويات كافة مما حول المؤسسة العسكرية إلى فاعل اقتصادي مهما وفي بعض الحالات مهيمننا وكذا فاعل وطرف أساسي في الصراع السياسي على السلطة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية

I. القواميس:

1- ابن منظور، معجم لسان العرب، (القاهرة: دار المعارف، د س ن).

II. الكتب:

- 1- الأغا فؤاد، علم الاجتماع العسكري، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008).
- 2- المنشاوي محمد، "العلاقات العسكرية المصرية الأمريكية ومسألة الانتقال الديمقراطي"، في: أحمد علي وآخرون، العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
- 3- بشارة عزمي، الجيش والسياسة إشكالات نظرية ونماذج عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).
- 4- باروت محمد جمال وآخرون، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).
- 5- ولد دادة أحمد وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
- 6- ماضي عبد الفتاح، الديمقراطية والبندقية والعلاقات المدنية والعسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
- 7- مصباح عامر، نظرية العلاقات المدنية العسكرية الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2018).
- 8- محمد فهد شيرين، إخوان مصر بين الصعود والهبوط 2011-2012، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019).
- 9- عودة جهاد، الأزمة الاستراتيجية والعلاقات المدنية العسكرية منذ ثورات الربيع العربي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017).
- 11- سليمان هاني، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

12-غابريال أشرف سليمان، علم الاجتماع العسكري دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010).

13-غماري طيبي، الجندي والدولة والثورات العربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

III. المقالات:

1 -الغريب عصام، "المؤسسة العسكرية وموقفها من الدساتير"، رؤية تركية، ع3، خريف 2012.

3-ماضي عبد الفتاح، تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات، سياسات عربية، ع16، يناير 2016

4-النديم أحمد، "الجيش والسياسة في مصروفهم طبيعة العلاقة وتحليل عناصر القوة"، راوق عربي. 24(02)، 2019.

5-مجيب مي، "الدولة المصرية العودة والتوافق بين المؤسسات"، الملف المصري، ع15، نوفمبر 2015.

التقارير:

1-هانسمانس، "حكم القطاع الأمني في مصر العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر"، تقرير مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، سويسرا 23 أبريل 2014.

IV. المواقع الإلكترونية:

1-اسعيدى إبراهيم، النعيمي راشد، "العسكرة مقارنة نظرية تأصيلية، في-

<https://www.studiesaljazeera.net> (15-01-2023)

2-الرمحي مرجي علي، "المؤسسة العسكرية والمشاركة السياسية دراسة تحليلية"، في:

<https://www.politics.dz.com> (31-01-202)

ثانيا: باللغة الأجنبية

I. Books :

1-Berlin David Pion and others, **research handbook on civil military relation**, .

(USA, Edward elgorhandbooks in political science, 2024)

2-Finer Samuel E, **the man on horseback the role of the military in policies**,

(USA: transaction publishers, 2002)

3-Huntington Samuel P, " redéfinir les rapports entre civils et militaires ", Diamond

Larry, plattner Marc, **le rôle de l'armée en démocratie**, traduit : Berry Monique,

(France : Jouve, 2002).

4-Schiff Rebecca, **the military and domestics politics aconcordance theory of civil military relation**, (New York: routledge, 2019)

5-Esposito John l and others, **Islam and democracy after the Arab spring**, (New York: oxford university press, 2016)

II. Periodicals:

1-Sattlof Robert B, " army and politics in Mubarak's Egypt", **policy paper**, the Washington institute for near east policy, n10, 2001

2-Elhoudaiby Ibrahim, "fighting the last war? civil military relation in Egypt", **policy Brief**, N79, April, 2014

3-Nielsen Suzanne, "Civil military relation theory and military effectiveness ", **public administration and management**, v10, 2005, p 64

4-Kartviet Bard, Gabrilsenjumbert Maria, " civil military relation in the Middle East ", **.aliterature review**, working paper, juine 2014

5-Kedinachi Wogu I, jideBietan, " civil military relation and leadership crisis in 21 century Africa an inquiry "**international journal of innovative social sciences humanities research**, 2(1), March 2014.

III. Internet:

1-The armed forces roles and responsabilités in good security sector governance", "- in :Geneva Centre for the democratic control of armed forces

(2023-01-02) <https://www.dcaf.ch/publication/documents>

2-Colombo Silvia, "the military Egyptian-Bag- Snatchers", november 2014, in:

(15-01-2021)<https://www.iai.it/default/files/inegypt-05>

3-Sharp Jermy M., " Egypt: transition under military rule", June 2012, congressional research service in:

(2019-03-04) .[https://:www.Liproquest.com>crs.2012-FDT-U50pdf](https://www.Liproquest.com>crs.2012-FDT-U50pdf)